التـــقارير

النتائج الاقتصادية لجولة الرئيس الاسيوية

(٣٠ أغسطس – ٥ سبتمبر ٢٠١٩)

محمد فوزي
مستشار اعلامي سابق بسفارة مصر بالكويت

مقدمة :

تقع الدائرة الآسيوية بين اهتمامات السياسة الخارجية المصرية، في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي، خاصة فيما يتعلق بالشق الاقتصادي منها، الذى يعتبر الملف الأبرز على أجندة الرئيس الخارجية سواء على المستوى الثنائي أو على مستوى القمم والمحافل الدولية ذات الصلة، تحقيقاً لمصحة مصر الوطنية العليا عبر تعزيز ومد جسور الشراكة والتعاون والاستفادة من التجارب الناجحة والمشهود لها خاصة في القارة الآسيوية، وهو ما يفسر تنوع المحطات الآسيوية في زيارات الرئيس السيسي الخارجية منذ توليه رئاسة جمهورية مصر العربية في يونيو ٢٠١٤، ويعكس حرص مصر على توطيد علاقاتها بكافة دول العالم وتنوع شركائها فى كافة المجالات الاقتصادية والاستثمارية بالتوازي مع مساعي للترويج للاستثمار فى مصر عبر رسائل الطمأنينة التى بعث بها إلى هذه الدول خلال جولاته الآسيوية المتعددة، وفي هذا السياق قام الرئيس عبدالفتاح السيسي خلال الفترة من (٣٠ أغسطس إلى ٥ سبتمبر ٢٠١٨)، بجولة آسيوية شملت مملكة البحرين، جمهورية الصين الشعبية، وجمهورية أوزباكستان ، وهذا يتضح فيما يلى:

أولاً: زيارة الرئيس إلى مملكة البحرين:

على مر التاريخ احتفظت البحرين ومصر بعلاقات تتسم بالاستقرار والتضامن وتنسيق المواقف في كافة المجالات. ولقد اكتسبت العلاقات البحرينية المصرية أهمية استراتيجية متزايدة فى ظل القيادة الحكيمة للزعيمين، والتزامهما العميق بدفع مسيرة العلاقات الأخوية التاريخية إلى أعلى المستويات وفى المجالات كافة، بما يحقق

المصالح المشتركة لكلا البلدين والشعبين الشقيقين، وحقوقهما وشعوب المنطقة في الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار،

وفي ضوء ما تتسم به العلاقات المصرية – البحرينية من تميز وخصوصية في إطار علاقات مصر مع دول مجلس التعاون الخليجي، زار الرئيس عبدالفتاح السيسي عاصمة مملكة البحرين المنامة في ٣٠ أغسطس ٢٠١٨، في زيارة رسمية استغرقت يومين على رأس وفد وزارى رفيع المستوى يضم عدد من الوزراء، ولاقت الزيارة – التي تعتبر الثالثة للرئيس السيسي – ترحيباً رسمياً وشعبياً، وأجرى خلالها الرئيس جلسة مباحثات ثنائية مع جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، تطرقت إلى سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين على كافة الأصعدة، فضلاً عن مناقشة عدداً من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، حيث توافقت رؤى الجانبين بشأن ضرورة تعزيز الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب، وأهمية تضافر جهود المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى تسويات سياسية للأزمات التي تشهدها بعض دول المنطقة، بما يحافظ على وحدة أراضى تلك الدول ويصون مقدرات شعوبها.

وفي هذا الصدد اتفق الجانبان على مواصلة العمل المشترك لتوحيد الصف العربي وتعزيز تضامنه لما فيه صالح الأمة العربية وشعوبها والتصدي لمساعي زعزعة الاستقرار والنيل من مقدراتهم، ومحورية الحفاظ على أمن واستقرار دول المنطقة والحفاظ على سيادتها واستقلالها، لأن أمن الخليج العربى جزء لا يتجزأ من الامن القومي المصري والعربي، وقد شارك الرئيس عبدالفتاح السيسي فى عدد من الفعاليات التى أقيمت فى إطار زيارة سيادته للبحرين.

النتائج الاقتصادية للزيارة:

اُعتبرت الزيارة تأصيلاً جديداً لرؤية مشتركة في مواجهة التحديات العالمية، مع التأكيد على متانة وتميز العلاقات المصرية – البحرينية على المستويين الرسمي والشعبي، وتطلع القيادتين إلى استمرار التنسيق والتشاور بين البلدين على كل المستويات، ودفع أوجه التعاون الثنائي إلى آفاق جديدة، بما يعود بالخير والنفع على الشعبين الشقيقين.

واتساقاً والدفعة الإيجابية التي أحدثتها الزيارة في مسار العلاقات الثنائية، خاصة الجانب الاقتصادي منها، عُقدت في ١١ نوفمبر ٢٠١٨، الدورة العاشرة للجنة البحرينية – المصرية المشتركة في المنامة، حيث وقع الجانبان ٨ مذكرات تفاهم واتفاقيات تشمل عدة مجالات اقتصادية وتنموية، ومن بينها مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الكهرباء والمياه والطاقة المتجددة، ومجال التعاون البرلمانى لجهات التنسيق الحكومية مع السلطة التشريعية والتعاون الثقافي، كما تم الاتفاق علي بدء برنامج تنفيذي لعامي ٢٠١٩ –٢٠٢٠ لتبادل الخبرات بين وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني بمملكة البحرين ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بمصر، بغية مضاعفة الاستثمارات البحرينية في مصر حيث تحتل حاليا المرتبة رقم ١٤ في قائمة الدول المستثمرة بعدد شركات بلغ ١٨٣ شركة.

وقد أبدى الجانبين حرصهما على استثمار المزايا النسبية في البلديّن، وتعزيز التعاون في مجالات الطاقة وريادة الأعمال وخدمات التكنولوجيا التقنية والمالية في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة ورؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

وتعود اتفاقيات التبادل التجاري بين مصر والبحرين إلى عام ١٩٨٢، حيث وُقعت اتفاقية تيسير وتنمية التجارة بين الدول العربية ضمن فعاليات جامعة الدول العربية، وبلغ حجم التبادل التجاري السنوي بين البلدين بلغ نحو ١٩٤ مليون دولار في عام ٢٠١٧، كما بلغت قيمة صادرات مصر إلى البحرين ٥٧ مليون دولار، فيما تقدر الواردات المصرية للبحرين بنحو ٧٤ مليون دولار، وتمثل البحرين المستثمر الرابع عشر في مصر على مستوى العالم، وتقدر استثماراتها في مصر حاليا بنحو مليارى دولار، كما شهدت تزايدا مؤخرا وفي طريقها إلى أن تصل إلى أربعة مليارات دولار.

ثانياً: زيارة الرئيس عبدالفتاح السيسي إلى جمهورية الصين الشعبية.. (شراكة استراتيجية شاملة)

تعود العلاقات المصرية – الصينية إلى نحو ٦٠ عاماً عندما أعلنت مصر اعترافها بجمهورية الصين الشعبية، وكانت أول دولة عربية وإفريقية تقيم علاقات دبلوماسية كاملة معها في ٣٠ من مايو ١٩٥٦، وتمثلت السمة الأبرز التي صبغت هذه العلاقات

– ولا تزال – في الدعم السياسي من كل من البلدين للآخر، وقد تطورت هذه العلاقات حتي وصلت إلي مستوي الشراكة الاستراتيجية الشاملة في ديسمبر ٢٠١٤، خلال زيارة الرئيس عبدالفتاح السيسي الأولي إلي الصين التي أحدثت زخماً في مسار العلاقات بين البلدين.

وانطلاقاً من إيلاء الرئيس عبدالفتاح السيسى أهمية كبيرة بفتح أفاق جديدة من التعاون مع الشركاء الآسيويين، وعلى رأسهم الصين، فقد قام بزيارة تعد هي الخامسة لسيادته خلال أربع سنوات، في الأول من سبتمبر ٢٠١٨ ضمن جولته الآسيوية التي بدأها بالبحرين، واستغرقت الزيارة ٤ أيام أجري خلالها الرئيس السيسي مباحثات قمة مهمة مع نظيره الصيني "شي جين بينج" في الشق الثنائي ويعد هذا اللقاء السادس بين الزعيمين، وشارك في اجتماعات قمة منتدي التعاون الإفريقي – الصيني في الشق الجماعي الاقليمي والدولي، وشهد مراسم توقيع ٥ اتفاقيات للتعاون المصري – الصيني.

ووفقاً لتقديرات الدوائر السياسية والاعلامية فإن هذه الزيارة قد اكتسبت أبعاداً جديدة بالغة الدلالة فى مسيرة العلاقات بين البلدين، وكذلك فيما تحمله من مؤشرات بشأن المستقبل بالنسبة لمكانة كل من البلدين فى منطقتيهما وفى النظام الدولى بكامله، وضاعف من أهميتها عوامل عديدة فى مقدمتها أنها ذات شقين: فهى زيارة ثنائية إلى جمهورية الصين الشعبية، وهي أيضاً مشاركة فى القمة الجماعية لمنتدى الصين – أفريقيا "فوكاك".

قمة مصرية – صينية

تم عقد قمة مشاورات ثنائية مع الرئيس الصيني "شي جين بينج " لبحث أوجه التعاون المشترك والشراكة الاستراتيجية القائمة بين الجانبين، أعقبها جلسة موسعة بحضور وفدى البلدين، استهلها الرئيس الصيني بالترحيب بالسيد الرئيس موضحاً أن ما حققته مصر من إنجازات خاصة على صعيد الإصلاح الاقتصادي والاستقرار الأمني، وتنفيذ العديد من المشروعات القومية الكبري خلال فترة وجيزة أدى إلى تشجيع كبرى الشركات الصينية للعمل فى مصر والمساهمة فى تنفيذ تلك المشروعات.

وأعرب الرئيس السيسى عن ترحيبه بتطور العلاقات الثنائية التاريخية بين مصر والصين وارتقائها إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية الشاملة"، مشيداً بالمشاركة الصينية في دعم التنمية في مصر، وأكد الرئيس السيسى أيضاً دعم مصر لمبادرة الرئيس الصينى "الحزام والطريق".

بالإضافة إلى عقد لقاء مع ممثلي كبرى الشركات الصينية لمناقشة أوجه التعاون المشترك وسبل زيادة استثماراتهم في مصر، حيث أكد الرئيس السيسى على عمق ومتانة العلاقات الاستراتيجية التى تجمع مصر والصين، كما أكد الرئيس حرصه على لقاء كبار رجال الأعمال والاقتصاد والمال الصينيين، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، وتنمية الاستثمارات المشتركة للاستفادة من الفرص المتاحة، وزيادة الاستثمارات الصينية في مصر مشيداً فى هذا الإطار بتجربة الصين التنموية في منطقة شرق آسيا.

كما أجرى الرئيس زيارة إلى الأكاديمية المركزية للحزب الشيوعي الصيني والتي تعد إحدى أهم المؤسسات التعليمية في الصين والمسئولة عن تدريب المسئولين والقيادات الصينية.

المشاركة المصرية في منتدى الصين – أفريقيا "فوكاك"

عقد المنتدى في الثالث من سبتمبر ٢٠١٨ تحت عنوان "الصين وأفريقيا: نحو مجتمع أقوى ذي مستقبل مشترك عن طريق التعاون المربح للجميع"، وهي القمة الثالثة لهذا المنتدى، الذي عقد أيضاً أربع مؤتمرات وزارية من قبل، وذلك بمشاركة الرئيس عبد الفتاح السيسي وعدد كبير من القادة الأفارقة والسكرتير العام للأمم المتحدة ورئيس المفوضية الأفريقية و٢٧ منظمة دولية وأفريقية.

وقد حضر هذه القمة عدد كبير من ممثلى الدول الافريقية على مستوى الرؤساء ورؤساء الحكومات والوزراء، وعدد من رؤساء المنظمات الدولية والافريقية، لذلك فإن مشاركة الرئيس السيسي في منتدى الصين – أفريقيا قد شملت ايضاً عقد مجموعة من اللقاءات الثنائية مع القادة والزعماء الأفارقة المشاركين في المنتدى، الرئيس السوداني ورئيس الوزراء الإثيوبي والرئيس الصومالي، بحث خلالها تعزيز

التعاون بين مصر وتلك الدول في المجالات الثنائية والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وفي كلمته أمام قمة منتدى التعاون الصين – أفريقيا في ٢٠١٨/٩/٣ اكد الرئيس عبد الفتاح السيسي" إن مصر اهتمت دوماً بتعزيز التنسيق والتعاون بين الدول النامية، بما يضمن تمثيل وجهة نظرها على الساحة الدولية وحماية مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولعل جهود مصر خلال رئاستها الحالية لمجموعة الـ ٧٧ والصين، خير دليل على توافر الإرادة والعزيمة لتطوير التعاون بين الدول النامية بما يحقق عالماً أكثر إنصافًا، يضمن فيه كل إنسان نصيبًا عادلاً من التنمية والعيش الكريم، وستستمر مصر خلال الأعوام المقبلة في العمل على تطوير وتعزيز أُطر التعاون جنوب – جنوب، ومنصات التعاون الثلاثي، لخدمة مصالح الشعوب الأفريقية والدول النامية."

واوضح الرئيس السيسي – فى كلمته – أهمية الشراكة الأفريقية الصينية، التي نجحت ولا تزال، في تنسيق مواقف الدول النامية على الصعيد الدولي في العديد من الملفات المحورية" وأضاف أن "تحقيق التنمية المستدامة وتوفير مزيد من فرص العمل للشعوب الأفريقية، وتطوير البنية التحتية القارية، وتعزيز حرية التجارة في إطار اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية القارية، وتطوير المنظومة الاقتصادية الأفريقية وتنويعها، وتعزيز المنظومة الصناعية، هي عناصر رئيسية ضمن أجندة أولويات الرئاسة المصرية للاتحاد الأفريقي في ٢٠١٩، وبات جلياً أن التنمية والتحديث هما أقوى سلاح لمجابهة أغلب التحديات المعاصرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كالإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة، والفقر والمرض، والحمائية الاقتصادية والتجارية."

وقد شارك الرئيس السيسى فى جلسة الحوار رفيعة المستوى بين القادة الصينيين والأفارقة وممثلي رجال الأعمال والمؤتمر السادس لرجال الأعمال الصينيين والأفارقة, قبيل الافتتاح الرسمي لقمة بكين ٢٠١٨ لمنتدى التعاون الصين–أفريقيا (فوكاك).

جدير بالذكر أن الصين حافظت على موقعها كأكبر شريك تجاري لأفريقيا لتسعة أعوام متتالية، والخطط العشر الكبرى للتعاون بين الصين وأفريقيا التي تم الإعلان عنها في قمة جوهانسبرج لمنتدى التعاون الصيني – الأفريقي عام ٢٠١٥ تم تنفيذها

بالكامل، وتظهر إحصاءات وزارة التجارة الصينية ارتفاع التجارة الثنائية بين الصين وأفريقيا في النصف الأول من ٢٠١٨ بنسبة ١٦% على أساس سنوي لتصل إلى ٩٨,٨ مليار دولار أمريكي، فيما بلغ متوسط الاستثمار المباشر السنوي للصين في أفريقيا خلال السنوات الثلاث الماضية، ما يقرب من ٣ مليارات دولار.

وتعتبر الصين المصدر الأول عالمياً بقيمة ٢,١ تريليون دولار، وثان أكبر اقتصاد على مستوى العالم، ويشكل الاقتصاد الصيني نحو ١٥% من الاقتصاد العالمي، فيما توقع نائب مدير إدارة التجارة الخارجية الصينية سونغ شيان ماو، أن تتجاوز واردات الصين هذا العام (٢٠١٨) مستوى تريليوني دولار، لتسجل بذلك رقما قياسيا جديدا، على حين يبلغ الناتج القومي المحلي ١١,٨ تريليون دولار وقد حقق الاقتصاد الصيني خلال العام ٢٠١٧ نموا بنسبة ٦,٩ على أساس سنوي، متفوقا على النسبة التي حددتها الحكومة للنمو والمقدرة بـ٦,٥%، بحسب تقرير المكتب القومي للإحصاء الصادر في ١٨ يونيو ٢٠١٨.

النتائج الاقتصادية للزيارة:

تجسيداً للرؤية لتي تؤكد عليها وثيقة الشراكة الاستراتيجية الشاملة، شهدت زيارة الرئيس السيسي إلي الصين التوقيع علي عدد كبير من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، كان النصيب الأكبر منها لقطاعيّ الطاقة والنقل، وكذا توقيع اتفاقية في مجال الفضاء تسهم في مشروع مصر للأقمار الصناعية، وقد شهد الرئيسان التوقيع على عدد من الاتفاقيات بين حكومتى البلدين للتعاون فى المجال الاقتصادي وهى :-

- اتفاقية لتنفيذ مشروع القطار الكهربائي فنياً وماليا للربط بين العاصمة الإدارية ومدينة العاشر من رمضان.
- اتفاقية منحة لتنفيذ عدد من المشروعات من بينها القمر الصناعى المصري، حيث أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أكبر القطاعات الاقتصادية التى حققت مكاسب كبيرة نتيجة توطيد العلاقات المصرية الآسيوية، فالصين تعد أكبر الأسواق التكنولوجية عالميا.
- اتفاقية إطارية لدعم المشروعات التنموية فى مصر خاصة فى مشروعات قناة السويس.

- كما شهد الرئيس أيضاً مراسم توقيع عدد من الاتفاقيات والعقود مع عدد من الشركات الصينية لتنفيذ ٧ مشروعات مختلفة فى مصر بقيمة استثمارية تبلغ حوالى ١٨,٣ مليار دولار في ختام لقائه مع رؤساء كبرى الشركات الصينية العاملة تمثلت في:
  - إنشاء المرحلة (٢) للأعمال المركزية بالعاصمة الإدارية.
  - مشروع محطة الضخ والتخزين بجبل عتاقة.
  - مشروع إنشاء محطة توليد الكهرباء بالحمراوين.
  - مشروع منطقة مجموعة شاوندونج روى للمنسوجات.
  - مشروع تاى شان للألواح الجبسية.
  - مشروع شيامن يان جيانج لتصنيع المواد الجديدة.
  - إنشاء معمل تكرير ومجمع البتروكيماويات بمحور قناة السويس.

محطات في مسار العلاقات الاقتصادية بين مصر والصين

تعد الصين هي أكبر شريك تجاري لمصر، وتعتبر مصر ثالث أكبر شريك تجاري للصين في أفريقيا، وعلى صعيد الاقتصادي والتجاري، ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من ١٢,٢ مليون دولار عام ١٩٥٤ إلى ٤٥٢ مليون دولار عام ١٩٩٥، ثم إلى أكثر من ١٠ مليار دولار عام ٢٠١٣، أي أنه تضاعف نحو ألف مرة خلال الستين عاماً الماضية، وفي عام ٢٠١٦ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ١١ مليار دولار .

ومع حرص الصين على توجيه جزء من استثماراتها الخارجية إلى مصر، حيث بلغ إجمالي قيمة الاستثمارات الصينية في مصر نحو ٦٠٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧، بإجمالي ١٣٢٠ مشروعاً مشتركاً بين مصر والصين.. يعمل الجانبان على تشجيع وزيادة الاستثمارات الصينية في مصر وخاصة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب السويس وتطوير جنوب مصر ومنطقة البحر الأحمر، وكذلك توسيع انشطة الشركات الصينية العاملة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاستعانة بالخبرة الصينية لإنشاء قرية تكنولوجية على غرار المنطقة التكنولوجية في بكين .

ولإعطاء العلاقات الاقتصادية بين البلدين مزيداً من الزخم، تم الإعلان في ديسمبر عام ٢٠١٣ عن تأسيس غرفة التجارة المصرية – الصينية بهدف زيادة حجم التبادل التجاري والتعاون الاستثماري بين البلدين وتذليل العقبات وتقديم التسهيلات والترويج للفرص التجارية والاستثمارية بين الجانبين .

وفي ٢٢ فبراير عام ٢٠١٤ قام وفد من رجال الأعمال الصينيين بزيارة لمصر وهي أول زيارة رسمية لوفد من المستثمرين الصينيين عقب حيث أبدى المستثمرون رغبتهم في ضخ استثمارات جديدة في مصر في قطاعات المقاولات والبنية التحتية والديكور والاتصالات، واصفين السوق المصري بأنه أكبر أسواق منطقة الشرق الأوسط .

وشاركت الصين في مؤتمر دعم الاقتصاد المصري الذي عقد في شرم الشيخ في مارس ٢٠١٥، وقامت الشركات الصينية المشاركة في المؤتمر بتوقيع عدة عقود في مجال الكهرباء باستثمارات إجمالية ١,٨ مليار دولار لتطوير الشبكة القومية للكهرباء وإنشاء محطات محولات، فيما وقعت وزارة النقل المصرية اتفاقيتين مع شركتين صينيتين لتصنيع القطارات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار وتشغيل وإدارة القطار المكهرب (الإسكندرية – أبوقير) بتكلفة ٥٠٠ مليون دولار. وفي أبريل عام ٢٠١٥ قام البلدان بتوقيع اتفاق لإنشاء فرع لمعهد بكين لتكنولوجيا المعلومات بمصر لتوفير العمالة الفنية المدربة لسوق العمل المصري .

شاركت مصر في منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي الذي عقد في بكين يومي ١٤ و١٥ مايو ٢٠١٧، والتي تمثل آلية مهمة من آليات تحفيز الاقتصاد العالمي، وتعزيز منظومة التعاون التجاري العالمي خلال المرحلة الحالية، حيث تعد مصر من أوائل الدول التي دعمت المبادرة بالتعاون مع الحكومة الصينية، لاسيما وأنها تتماشى مع استراتيجية الحكومة المصرية الرامية لتنمية محور قناة السويس، باعتباره أحد أهم المحاور اللوجستية ، ليس على المستوى الإقليمي فقط، ولكن على المستوى الدولي أيضاً .

كما تتعاون مصر مع الصين في العديد من المجالات الأخرى، ولاسيما البترول

والطاقة وحماية البيئة والنقل والموارد المائية. ففي مجال البترول والطاقة قطع التعاون بين البلدين شوطاً كبيراً شمل التصنيع المشترك للحفارات والتنقيب والتصنيع المشترك للمواسير بالإضافة إلى مجالات تصنيع الوقود الحيوي وبدائل الغاز الطبيعي، إلى جانب نقل التكنولوجيا وتدريب العمالة، كما تدخل الشركات الصينية في المناقصات الخاصة بمشروعات الطاقة التقليدية اعتماداً على خبرة الشركات الصينية في هذا المجال .

وفي مجال النقل والطرق والنقل البحري تستعين مص بالخبرة الصينية في مجالات القطارات فائقة السرعة، وفي مجال الموارد المائية والري، يتعاون البلدان في مجالات الري ومشروعات توليد الكهرباء وخاصة من السدود المائية .

ورغم التطور اللافت الذي تشهده العلاقات الاقتصادية بين مصر والصين، لكن مصر لا تزال تتطلع لتدفق أكبر للاستثمارات الصينية، حيث إن حجمها في مصر متواضع بالمقارنة بالعلاقات السياسية المتميزة والعلاقات التجارية الكثيفة وقدرات الصين الاقتصادية الضخمة، وسط آمال بأن تفتح رسائل الطمأنينة التى بعث بها الرئيس السيسى خلال جولته الآسيوية آفاقاً أرحب للترويج للاستثمار والسياحة في مصر.

ثالثاً: زيارة الرئيس السيسي إلى أوزباكستان.

تعد جمهورية أوزبكستان إحدى جمهوريات آسيا الوسطى وهي أكبر دولة من حيث عدد السكان الذي تجاوز الـ ٣٠ مليون نسمة، عاصمتها طشقند، ومن أهم مدنها سمرقند وبخارى وخوارزم.

وقد نالت أوزبكستان شهرة كبيرة لدى العرب منذ القدم باسم بلاد ما وراء النهر، كما يرتبط شعبها بشعوب الدول العربية وفى مقدمتها مصر بالعديد من الأواصر التاريخية والثقافية والدينية، وما تزال القاهرة تحتفظ ببعض مآثر علماء وأعلام من أوزبكستان، وهناك العديد من الشواهد والآثار التى توضح عمق العلاقات التاريخية بين البلدين مثل "مقياس النيل" فى القاهرة الذى أنشأه "أحمد الفرغاني"، كذلك جامع "ابن طولون" وهو من أكبر جوامع مصر من حيث المساحة، و"حديقة الأوزبكية" التى أنشأها "سيف الدين أوزبك اليوسفي".

وقد قام الرئيس عبد الفتاح السيسي في الـ ٤ من سبتمبر ٢٠١٨، وأجرى الرئيسان السيسي والأوزبكي "شوكت مرضيائيف" جلسة مباحثات ثنائية في طشقند تلتها جلسة موسعة بحضور وفدى البلدين، حيث تم استعراض مجمل فرص التعاون الثنائي علي كافة الاصعدة خاصة التجارية والاستثمارية والثقافية وزيادة حجم الوفود السياحية من الجانبين، استناداً إلى تاريخية العلاقات الثنائية بين البلدين التي تمتد إلى ٢٥٠٠ عام، وحيث يتبنى الرئيس شوكت ميرزاييف توجهات إصلاحية وداعمة لانفتاح أوزبكستان على دول العالم الإسلامي ككل ومصر من امها.

وتعتبر الزيارة تتويجاً للتعاون المثمر بين البلدين والذى بدأ قبل ٢٥ عاما مع افتتاح أول سفارة مصرية فى طشقند عام ١٩٩٣، حيث كانت مصر أول دولة عربية تعترف باستقلال اوزبكستان فى ديسمبر ١٩٩١، فبينما افتتحت أوزبكستان سفارتها فى القاهرة عام ١٩٩٥، حيث كان للأزهر الشريف حضور قوي هناك في الأحداث الثقافية والسياسية، كما أنها دعمت مصر في كثير من المواقف الدولية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن .

النتائج الاقتصادية للزيارة:

طرحت الزيارة عدة ملفات منها بحث فرص الإستثمار بين البلدين، وتنشيط منتدي رجال الأعمال، وتأكيد اتفاقية النقل الجوي بين البلدين، ومشروعات الصناعية والسياحة، وأخيراً محاولة استكشاف منطقة آسيا الوسطي، وبناء ركائز نفوذ لمصر في هذه المنطقة.

وقد شهدت الزيارة تدعيم لآفاق زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين، حيث أن منتجات أوزباكستان من الأجهزة الإلكترونية والسيارات والمعادن والكيمياء والبتروكيماويات والصناعات الخفيفة تتمتع بميزات تنافسية، كما أن الطلب عليها يزداد فى السوق المصرى.

وقد اتفق الجانبان المصري والاوزبكي على ضرورة العمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، كما شهد الرئيس عبد الفتاح السيسى ونظيره الأوزبكي مراسم التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المشتركة بين الجانبين بشأن تعزيز

التعاون بين وزارتى خارجية البلدين، والتعاون فى مجالات العلاقات الاستثمارية الثنائية، والرياضة، والزراعة، والعدل، والسياحة، والشباب، والآثار والتراث الثقافى والمتاحف، التعليم العالى، ومنع الإزدواج الضريبى والتهرب الضريبى.

وقد استضافت العاصمة الأوزبكية طشقند أول منتدى للأعمال بين مصر وأوزبكستان اعتبارا من الرابع وحتى السابع من شهر سبتمبر ٢٠١٨ تطلعاً لمزيد من التعاون المشترك بما يتناسب مع الطموحات المأمولة في مجالات التجارة والاستثمار والزراعة والعلوم والتقنية والسياحة، فضلاً عن المف الثقافي الممتد تاريخياً.

محطات في مسيرة العلاقات الاقتصادية المصرية - الأوزبكية

تعتبر نقطة الانطلاق الحقيقية للعلاقات بين مصر وأوزبكستان هي الزيارة التى قام بها الرئيس إسلام كريموف رئيس أوزبكستان إلى القاهرة فى ديسمبر عام ١٩٩٢ على رأس وفد حكومى كبير، حيث تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات منها اتفاقية "أسس العلاقات والتعاون بين مصر وأوزبكستان"، واتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفنى، واتفاقية النقل الجوى، واتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات، واتفاقية التبادل التجارى، كما شهد عام ١٩٩٢ أيضا توقيع وزارة الصناعات الغذائية الأوزبكستانية وشركة السكر والصناعات التكميلية المصرية على اتفاقية تعاون.

وفى أكتوبر عام ١٩٩٥ وقع الطرفان على اتفاقية بشأن التعاون السياحي وفى يونيو عام ١٩٩٦ على اتفاق بشأن التعاون فى مجال الزراعة، كما تم إنشاء اللجنة الأوزبكية – المصرية المشتركة برئاسة وزيرى الاقتصاد فى كل من البلدين التى عقدت أول دورة لها فى طشقند فى يونيو عام ١٩٩٦، وقد أقيم خلال انعقادها معرض للمنتجات المصرية شاركت فيه ٦٢ شركة مصرية، وتنعقد اللجنة مرة كل سنتين فى طشقند والقاهرة بالتناوب، وفى ٢٠٠٧ تم افتتاح خط جوى مباشر من شركة الخطوط الجوية الأوزبكستانية إلى القاهرة.

وفى مايو ٢٠١٨ زار القاهرة وفد من ممثلى كبرى شركات السياحة فى أوزبكستان وذلك لبحث التعاون السياحى مع مصر والإعداد لتسيير خط طيران مباشر بين البلدين خلال شهر أكتوبر المقبل.

ووفقا لهذه الاتفاقيات، قدم الصندوق المصري للتعاون مع دول الكومنولث التابع لوزارة الخارجية المصرية العديد من المنح التدريبية المتخصصة لأوزبكستان في مجالات نقل الخبرة والتدريب فى المراكز والمعاهد العلمية المصرية، وشملت أكاديمية الشرطة والمعهد المصرفى، ومعهد الدراسات الدبلوماسية، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، ومركز المعلومات، واتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصرى، والهيئة العامة لتنشيط السياحة، والمعهد القومي للنقل، والمركز الدولي للزراعة، ومعهد الدراسات الإستراتيجية، واتحاد الإذاعة والتلفزيون، والمركز الدولي للتدريب والاستشارات، وهيئة كهرباء مصر ومعهد التبّين للدراسات المعدنية، وفى عام ٢٠١٤ أعيد تأسيس جمعية الصداقة المصرية – الأوزبكية، كما تم تشكيل جمعية مماثلة فى الإسكندرية.